الراصد

شؤون دولية

2016/04/28م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

ويتواصل الابتزاز: ضغوط من الجمهوريين والديمقراطيين على أوباما لزيادة المنحة لإسرائيل رغم حصولها على 50 بالمائة من مساعدات أمريكا لجميع دول العالم..... 3

الحلول السلمية تحت رحمة سلاح التعطيل الإيراني 4

روبرت مالي... ظل أوباما في الشرق الأوسط وعينه السوريّة 6

تركيا بين «الأسلمة» و«العلمنة»..... 8

حنين أوروبا الخطير..... 9

المسألة الإيرانية ستستمر لزمن أطول مما يحسب الجوار العربي 11

موسكو- طهران: تحالف زائف..... 13

في تصحيح منهج تقدير الموقف..... 14

"اوراق بنما" ستنشر اعتبارا من التاسع من ايار..... 16

تركيا والإمارات والتوازن الإقليمي والدولي..... 17

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ويتواصل الابتزاز: ضغوط من الجمهوريين والديمقراطيين على أوباما لزيادة المنحة لإسرائيل رغم حصولها على 50 بالمائة من مساعدات أمريكا لجميع دول العالم

الناصرة-"رأي اليوم"- من زهير أندراوس: 28\4\2016

يُواصل رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو رفض التوقيع على اتفاق المساعدات الأمريكيّة لإسرائيل، حيث كانت إسرائيل قد طلبت من الولايات المُتحدّة الأمريكيّة مبلغ 50 مليار دولار مساعدة لفترة عقدٍ من الزمن، فيما رفض الأمريكيون الطلب، وأبلغوا الإسرائيليين بأنّهم قرروا دعمهم بمبلغ 35 مليار دولار "فقط".

وقالت المصادر السياسيّة الرفيعة في محيط نتنياهو للصحيفة العبريّة إنّ نتنياهو يُفضّل التوقيع على اتفاق المعونات مع الرئيس الأمريكيّ الجديد، لأنّ أوباما يُريد الاجتماع معه في واشنطن لكي يُقنعه بالتوقيع على اتفاق المُساعدات حتى لا يُصوّر في الرأي العام الأمريكيّ والإسرائيليّ بأنّه أبدى بخلاً في مساعدة الدولة العبريّة، على حدّ تعبيرها. من ناحيتها، قالت صحيفة (غلوبس) الإسرائيليّة-الاقتصاديّة إنّه على الرغم من أنّ هناك العديد من الخلافات بين الحزبين الديمقراطيّ والجمهوريّ في الكونغرس الأمريكيّ، إلّا أنّه لا يزال هناك بعض المواضيع المشتركة بينهما، وعلى رأسها "منحة المساعدات العسكرية لإسرائيل".

ولفتت إلى أنّ كبار مجلس الشيوخ والنواب يطالبون إدارة أوباما برفع حدّ المساعدات العسكرية لإسرائيل والمخصصة لعام 2017، إلّا أنّهم لم يُحددوا بعد المبلغ المراد إضافته، ومن الجدير ذكره أنّ هذه المنحة منفصلة تمامًا عن المساعدات العسكرية الكلية والشاملة لإسرائيل والتي ستصل إلى 3.1 مليون دولار. ونقلت الصحيفة عن مدير وكالة الدفاع الصاروخي جيمس سيرينج قوله لمجلس الشيوخ إنّ أعضاء التشريعي يريدون رفع المبلغ المخصص من إدارة أوباما والبالغ 150 مليون دولار إلى 600 مليون دولار لتمويل برنامج الدفاع الصاروخي بالتحديد.

وتابع سيرينج: إنّ إسرائيل تتوقّع أنْ تتلقّى المزيد من الأموال لبرنامج الدفاع الصاروخي في السنة المالية لعام 2017 يفوق هذا العام. ومن الجدير ذكره، ذكرت الصحيفة، أنّ البيت الأبيض كان قد اقترح منح إسرائيل 150 مليون دولار في عام 2016، إلّا أنّ الصفقة النهائية التي وافق عليها الكونغرس وصلت لـ488 مليون دولار.

كما مُنحت إسرائيل المزيد من الأموال في عام 2015 لتطوير برامج رئيسية في مجال الدفاع الصاروخي والقبة الحديدية بالتحديد. وأكّد سيرينج أنّ الزيادة المالية للبرنامج الإسرائيليّ ستعود بالنتائج المباشرة والايجابية للدفاع الأمريكي، وخاصة وأنّ القبة الحديدية تعد اتفاقًا مشتركًا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهناك محادثات مشتركة بين الطرفين لتطوير إنتاج "الرافعة ديفيد". وطالب سيرينج أعضاء الشيوخ بزيادة المبالغ الخاصة بنظام الدفاع لأن هناك علاقة مباشرة بين الدفاع الوطني لإسرائيل والولايات المتحدة.

من جهته، قال المندوب براد شيرمان عضو في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إنّ تطوير التكنولوجيا المخصصة لأنظمة إسرائيل لها أهمية كبيرة بالنسبة لواشنطن، كما أننا نرى أنّ تطوير نظام الدفاع الإسرائيلي يُعَد اختبارًا لنا خاصة وأن التكنولوجيا المستخدمة فيها أمريكية الصنع.

وأشارت الصحيفة الإسرائيليّة إلى أنّ آدم سميث أحد كبار أعضاء الخدمات المسلحة قال إنّ النظام الصاروخي مهم للغاية، خاصة وأنّه يأتي ضمن الصفقة الإيرانية، ولذلك نريد التأكيد على أنّ التزامنا اتجاه أمن إسرائيل لم يتغير، ونريد تأمينها من صواريخ قطاع غزة وحزب الله.

ويشاركه في الرأي النائب الديمقراطي في نيويورك ستيف إسرائيل الذي قال إنّ أحد أسباب رفضه لاتفاقية إيران النووية أنها لم تشر إلى مسألة القدرات الصاروخية لإيران، وخاصة وأنّ الأخيرة تستغل هذا الصمت لزيادة تجاربها بهذا

Center for Studies & Strategies
QUDZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الخصوص، وهذا يعني أنّه علينا زيادة دفاعنا التكنولوجي لدول التعاون الخليجي، ما يعني زيادة الاستثمار الخارجي لإسرائيل على المدى البعيد.

وقالت مصادر إسرائيبليّة رفيعة إنّه ضمن الاتفاق الجديد، ورد أن إسرائيل انتهت من وضع "قائمة التسوق" للمواد العسكرية الأمريكية التي ترغب في الحصول عليها، التي تشمل بحسب تقارير طلبًا للحصول على طائرات "في-22 أوسبري"، وهي طائرات يُعتقد بأنّها قادرة على الوصول إلى إيران. وذكرت تقارير بأنّ إسرائيل سعت للحصول عليها من الولايات المتحدة عام 2012، ولكن قررت في النهاية عدم شرائها بسبب قيود في الميزانية، عندما كانت تدرس توجيه ضربة عسكرية لمنشأة التخصيب في فوردو الإيرانية.

ولفتت المصادر أيضًا إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة شاركت في تطوير أوْ تمويل جميع المستويات الثلاثة في برنامج الدفاع الصاروخي الإسرائيليّ: القبة الحديدية (لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى)، ومقلاع داوود (لصواريخ متوسطة المدى)، والسهم (لصواريخ طويلة المدى). وبحسب مُراسل الشؤون السياسيّة في صحيفة (هآرتس)، باراك رافيد، فقد أكّد مسؤولون كبار في إدارة الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما على أنّ إسرائيل تحصل على خمسين بالمائة من المُساعدات التي تُقدّمها أمريكا لجميع دول العالم، على حدّ تعبيرهم.

الحلول السلمية تحت رحمة سلاح التعطيل الإيراني

عبد الوهاب بدرخان — الحياة — 2016\4\28

تراوح الأزمات في عدد من الدول العربية بين إبطاء الحلول واستحالتها في انتظار متغيّرات إقليمية لا تنفكّ تتأخر أو تتعقّد.

الفارق الوحيد بين هذه الأزمات أن بعضا منها يزهق يوميا أرواحا بشرية، لكنها جميعا تدمّر الاقتصاد، وتراكم صعوبات مستقبلية. أما الرابط بينها، عدا ليبيا، فهو الدور الإيراني. وإذ لم تُرفع العقوبات بالسرعة التي توخّتها طهران، فإنها اندفعت إلى التصعيد في سوريا، وأوصت بالمماطلة في اليمن، وواصلت التأزيم في العراق، فيما تمدّد لتعطيل الدولة في لبنان، وتديم حالا من الجمود في البحرين، مبقية خياراتها للتوتير والتدخّل قائمة هنا وهناك، في المحيط العربي.

غير أن مسألة العقوبات مجرّد عنوان لتبرير سياسات إيران، فالقول بأن الاتفاق النووي سيعدّل تغوّلها ويرشحها لمساهمة "إيجابية" في حلّ نزاعات المنطقة، لم يكن سوى فرضيّة أمريكية معروف مسبقا أنها خاطئة. بل إن إيران نفسها تشكو حاليا من كونها خُدعت في المفاوضات، إذ وُعدت برفع سلس للعقوبات، وفقاً لجدول زمني وافقت عليه ولم يتمّ التزامه.

كان ثمة أمل بإنهاء الحرب في اليمن قد لاح، أولا بتغيير ملموس للمعادلة الميدانية، ثم بفتح حوار سعودي مع جماعة الحوثيين، ثم بموافقة هؤلاء على وقف إطلاق النار والذهاب إلى "مشاورات" -وليس مفاوضات- في الكويت. لكن انتهاكات الانقلابيين للهدنة وتأخير وصول وفدي الحوثي وعلي عبدالله صالح أشاعا أجواء تراجع ما لبثت أن انعكست على المحادثات منذ لحظاتها الأولى.

وإذا كان القرار الدولي 2216 يتضمّن خريطة الطريق إلى حل سياسي مبني على الحكومة الشرعية، فإن مفتاح هذا الحل يكمن في اعتراف الحوثيين وحليفهم علي عبدالله صالح بهذه الشرعية. وهذا غير وارد وغير مؤكد، إذ لا يزال الانقلابيون يرون فيه استسلاما مكلفا عسكريا وسياسيا.

والسؤال هنا: مَن يملك قرار وقف القتال، الحوثيون أم الإيرانيون؟ كان الحوار مع السعودية والموافقة على إجراء "المشاورات" في الكويت إشارتين إيرانيتين إلى الرياض وعواصم الخليج بأن الحل ممكن، لكنه يمرّ بـ"حوار" مع طهران.

Center for Studies & Strategies
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وطالما أن الموقف السعودي- الخليجي من هذا الحوار لم يتغيّر فإن التوصية الإيرانية للانقلابيين هي التفاوض للتفاوض وإضاعة الوقت طالما أنهم يسيطرون على مدن الشمال ويحاصرون كُبراها تعز.

في سوريا، ومنذ الهدنة التي فرضها الأمريكيون والروس للمرة الأولى، أواخر شباط (فبراير) الماضي، ساد تفاؤل ضئيل وحذر بأن مفاوضات جنيف ستقلع أخيرا لبلورة حل سياسي بموجب القرار 2254.

لم تدم الهدنة سوى ساعات في بعض الجبهات، ثم راحت تترنح إلى أن انهارت كليّا، وبالتوازي جُمّدت المفاوضات، فتحقق لنظام بشار الأسد وحلفائه الإيرانيين ما أرادوه لاستئناف خطط "حسم عسكري" لن يتحقق إلا بانخراط روسي كامل فيها، وهي لا تعني سوى القضاء نهائيا على "الانتقال السياسي"، فكرة ومبدأ وخيارا.

كان الانسحاب الذي أعلنه فلاديمير بوتين مجرّد مناورة روسية قيل إن بين أهدافها الضغط على النظام السوري، لينخرط جدّيا في عملية سياسية.

ثم أُعلن أن الأمريكيين والروس تشجعوا بالهدنة واستعدوا لدعم المفاوضات، فدخلوا في نقاش على مستقبل الأسد حسمه بوتين بأن الإيرانيين يعارضون تنحيته، وخاضوا نقاشا آخر لم تُعرف نتيجته بشأن "إعلان دستوري" يحكم الفترة الانتقالية ولو بوجود الأسد.

لم يتطرّقوا أبدا إلى تحركات إيران والمليشيات التابعة لها على رغم أن خطورتها على الهدنة كانت واضحة. وانتهى الأمريكيون الأسبوع الماضي إلى "اكتشاف" أن الروس ينقلون معدّات ثقيلة نحو حلب، ليتبيّن أولا أن الاتفاق على "الهدنة" لم يغيّر خطط روسيا، وثانيا أن توافقات موسكو وطهران أكثر فاعلية وثباتا من تفاهمات موسكو وواشنطن، بمعزل عن النتائج.

لم يخض الجيش العراقي أي معركة ضد تنظيم "داعش" دون أن تكون مرفقة بتوتر سياسي في بغداد. حصل ذلك في تكريت سابقا وفي الأنبار أخيرا، سواء بسبب مشاركة مليشيات "الحشد الشعبي" أو بسبب منعها أمريكيا من المشاركة.

ومع اقتراب الجيش من المعركة الرئيسة في الموصل، اشتدّ التأزم على خلفية تناحر أتباع إيران وانكشاف فشلهم في الحكم، فضلا عن مأزق مالي للدولة وانعدام ثقة اجتماعي بها. ذاك أن عودة الأمريكيين لمواكبة الحرب على "داعش" أعادت شيئا من التوازن إلى صيغة "تقاسم النفوذ" بينهم وبين الإيرانيين، كما فرضت تعديلا على صيغة الهيمنة الذي بنتها إيران بعد انسحابهم في نهاية 2011 معتمدة على التفريخ المستدام لمليشيات "الحشد".

وخلافا للتهميش الذي انتهجه الإيرانيون حيال الجيش العراقي، عمل الأمريكيون على إعادة الاعتبار له وأعادوا هيكلته وتدريبه وطوّروا تسليحه. وعلى رغم رضوخ حيدر العبادي لضغوط إيران بإضفائه "شرعية" على المليشيات، إلا أن الأمريكيين يضغطون لدمج العناصر الصالحة منها في الجيش، وهذه خطوة تندرج في تعزيز مكانة الدولة.

ولا شك في أن الأزمة الحكومية الحالية تعكس هواجس إيران مما بعد إنهاء سيطرة "داعش"، الذي سيشكّل محكّا حاسما لمشروع الدولة في العراق، وكذلك لمستقبل الهيمنة الإيرانية.

استطاعت الدولة في البحرين أن تحمي البلد من النهج التخريبي لأتباع إيران، وعلى رغم أنهم تسبّبوا بأفدح الأضرار للاقتصاد الوطني، فإن الدولة لا تزال مستعدة لحوار وطني يطوّر الإصلاحات ويحافظ على التعايش بين مكوّنات المجتمع، لكنهم ينتظرون التعليمات من طهران التي تنتظر بدورها متغيّرات إقليمية، ولذلك فهي تحضّهم على إدامة مناخ الأزمة بدل المساهمة في الانفراج والمشاركة في رسم المستقبل.

على العكس، لم تستطع الدولة اللبنانية الصمود أمام خداع "سلاح المقاومة" الذي كسب شرعيته في محاربة إسرائيل وخسرها في إفساد السلم الأهلي، ثم بانضوائه في آلة النظام السوري للقتل والتدمير.

Center مركز
ODAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لم تكتفِ مليشيا "حزب الله" بالانخراط في حرب قذرة واحدة خارج الحدود بل قادتها وظيفتها الإيرانية إلى كل الحروب، الى أن استحقت تصنيفها ارهابية يجوز ضدّها ما يجوز ضد "داعش".

ولم تكتف بتجاوز الدولة في لبنان بل عملت على إضعافها، ثم تعطيل انتخاب رئيسها وتقييد الحكومة ثم وضع البلد على لوائح الاشتباه الدولي، فضلا عن تعريض قطاعه المصرفي، وهو عماد الاقتصاد، لقيود عالمية لا تزال في بدايتها.

لا شك في أن واقع الاستقطاب الدولي بين أمريكا متردّدة وروسيا هائجة زيّن لإيران أوهامها "الامبراطورية"، ويسّر تهوّراتها العابثة بأمن شعوب المنطقة واستقرارها، لكن هشاشة الصيغ الطائفية والمذهبية للسلطة هنا وهناك، أتاحت لها بثّ شرورها وسمومها التي فاقت مفاعيل قنبلتها النووية المفقودة.

وفيما أدّت التدخّلات الإيرانية إلى تداعي خرائط سوريا والعراق واليمن، وربما لبنان أيضا، تقدّم الخطر الفارسي على الخطر الإسرائيلي الصهيوني، فما ارتكبه الثاني من قتل وتدمير على مدى سبعة عقود وهو عدو خارجي ارتكب الأول أضعافه في بضعة أعوام وهو عدوٌ داخلي- خارجي.

ومع أن إيران وإسرائيل تتظاهران بألدّ العداء إلا أن عداءهما الفعلي للعرب وحّدهما وجعلهما شريكَي معركة يحقّق فيها كلٌ منهما للآخر ما يتمنّاه من أهداف.

في أوج الاندفاع نحو السلام في الشرق الأوسط، لم تستطع إسرائيل، خلافا لرغبة حليفها الأمريكي، أن تتحوّل إلى دولة مساهمة في حل أزمة المنطقة. فقد خشيت أن يؤدي السلام إلى تراجع عسكرتها وإجرامها اللذين أصبحا شريان الحياة بالنسبة إليها، وفضلت معاهدات انتقائية لا تزعجها في إدامة احتلالها للأراضي الفلسطينية، فمن خلال هذا الاحتلال تتحكّم في المنطقة.

وفي سياق البحث عن حلول تفاوضية لسوريا أو اليمن، لا يختلف النهج الإيراني في أهدافه عن النهج الإسرائيلي، لكنه ربما يختلف في الشكل، إذ تبحث إيران عن رزمة حلول متزامنة ومنبثقة من تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن نفوذها الإقليمي، ليلتقي بمقدار أقل أو أكثر مع تفاهمها مع روسيا، فهي تتصرّف كأنها ابتلعت لبنان، وعلى وشك الانتصار في سوريا، وبين الانتصار والهزيمة في اليمن، أما في العراق فإن ما حققته من هيمنة لا يزال يحظى بقبول أمريكي.

روبرت مالي... ظل أوباما في الشرق الأوسط وعينه السوريّة

واشنطن . جو معكرون العربي الجديد 2016\4\28

لا أحد يتماهى فكرياً مع الرئيس الأميركي باراك أوباما في الدائرة الصغرى المؤثرة في قضايا الشرق الأوسط في الإدارة الأميركية أكثر من البراغماتي المستعد للتحاور مع الأعداء، الأكاديمي من خارج النادي التقليدي لمراكز الأبحاث في واشنطن، مستشار الرئيس الأميركي، روبرت مالي. أين تكون بوصلة أوباما يكون روبرت مالي.

بعدما ركّز معظم العام الماضي على الاتفاق النووي مع إيران، يتولى مالي، حالياً، منصب أحد كبار مستشاري الرئيس لشؤون تنسيق الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في مهمة تُسمى داخل واشنطن "قيصر داعش" بعد شكاوى عدة أنّ ليس هناك هيكلية واضحة داخل إدارة أوباما لاتخاذ القرار في هذا الملف. كما يناقش مالي، حالياً مع نظيره الروسي المبعوث الخاص للرئيس الروسي بشأن سورية، ألكسندر لافرنتييف مشروع مسودة الدستور السوري الذي تأمل واشنطن إعلانه في شهر أغسطس/آب المقبل، ما يعني أنه يُمسك الآن بجناحَي السياسة الأميركية حيال سورية: "داعش" ومحادثات السلام بين النظام والمعارضة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

يملك المحامي الأميركي علاقة خاصة بسورية التي يتحدر منها والده سيمون، كما تابع هذا الملف عن كثب خلال فترة توليه برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "مجموعة الأزمات الدولية". في تلك الفترة، اجتمع مع رئيس النظام السوري بشار الأسد عامَي 2007 و2008، وكان يعتبر أن على واشنطن توفير استراتيجية متكاملة للنظام السوري ليكتسب ثقة الخروج من الفلك الإيراني. هذا الموقف تطوّر مع تغيّرات المنطقة، إذ كتب مالي مع زميله بيتر هاردينغ مقالاً في صحيفة "واشنطن بوست" في شهر يوليو/تموز 2011، يرى فيه أن نظام الأسد "يبدو عازماً على حفر قبره بيده. لم يكن من الضروري أن يكون الأمر بهذه الطريقة". وختم المقال بالقول "من الصعب تقييم ما إذا كانت هناك أغلبية واضحة من السوريين ترغب في إسقاط النظام. لكن ما هو واضح، أن أغلبية داخل النظام تعمل بشكل إضافي لتعجيل زواله".

تزامن تسلُّم مالي منصب إدارة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض في إبريل/نيسان 2015 مع التحوّل التدريجي في الموقف الأميركي من سورية. لم تعد إطاحة الأسد من منصبه أولوية، كما تم تثبيت موقف واشنطن بأن إزالة الأسد عسكرياً ستؤدي إلى تعزيز نفوذ "داعش" في سورية. لا ينصح مالي بشراكة مع الأسد لمحاربة "داعش"، لكن لديه ليونة حيال توقيت تنحيه، فيما يجري العمل مع موسكو على تسوية سياسية تحاول إنهاء الصراع القائم في سورية.

ينتمي روبرت مالي إلى معسكر من يتماهون مع القضايا العربية، الذي يتضاءل نفوذه في العاصمة الأميركية. القضية الأقرب إلى قلبه هي حلّ النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي، وهي المهمة التي تولاها ضمن فريق عمل الرئيس الأسبق بيل كلينتون خلال قمة "كامب ديفيد" بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك في يوليو/تموز عام 2000. كتب بعد تلك الفترة، سلسلة مقالات مع الأكاديمي حسين آغا والتي اعتبر فيها أن عرفات لا يتحمل وحده فشل القمة، في موقف يتعارض مع تقييم معظم زملائه في فريق عمل كلينتون ومع الموقف الإسرائيلي بطبيعة الحال، وهو ما جعل كثيرين يقولون إن مالي أكثر سياسي أميركي أنصف عرفات في هذا الموضوع. لكن هذه ليست القضية الوحيدة التي سببت له المتاعب في واشنطن.

حملة أوباما نفت، في شهر أيار/مايو 2008، أية علاقة لها بمالي مؤكدة أنه لن يكون مستشاراً لها للسياسة الخارجية بعد تقارير إعلامية أفادت أنه التقى قادة في حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وصرّح مالي، حينها، أن طبيعة عمله في "مجموعة الأزمات الدولية" تحتم عليه التحدث مع كل الأطراف، مشيراً إلى أنه أبلغ وزارة الخارجية الأميركية مسبقاً بهذه الخطوة. عقب هذا الموقف، وصفه الكاتب اليميني مارتي بيريتز بأنّه "كاره مسعور لإسرائيل".

اللافت، أن الرجل المتخصص بقضايا النزاع العربي الإسرائيلي يعمل، اليوم، في ظرف إقليمي ليس مؤاتياً لإنجاز أية تسوية لهذا الصراع. وصل مالي إلى البيت الأبيض بعد مرحلة "الربيع العربي" في واشنطن، حين انتقل التركيز إلى الاتفاق النووي مع إيران واحتواء "داعش". مجرّد تعيينه في فبراير/شباط 2014 كمستشار لشؤون الخليج وإيران، كان مؤشراً واضحاً أن واشنطن قررت المضي قدماً في تسوية نووية مع طهران بعد ستة أشهر من تولي الرئيس الإيراني حسن روحاني منصبه في أغسطس/آب 2013. قبله شغل المستشار في معهد واشنطن، دينيس روس هذا المنصب في ولاية أوباما الأولى حين كان البيت الأبيض يسعى جاهداً لردع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن توجيه ضربات جوية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية.

ولعلّ النقطة الأهم التي تقاطع فيها مالي مع أوباما هي النظرة إلى الحلفاء والأعداء في الشرق الأوسط. كتب مالي في مجلة "فورين أفيرز" عام 2010، أن "واشنطن لا تزال تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه منقسم بين المعتدلين والمتشددين، وهذا مفهوم يجعلها تتغاضى عما يغذي فعلياً دينامية المنطقة". ويضيف أن "حلفاء واشنطن المفترضين في المنطقة يسعون غالباً

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لأهداف لا تتماشى مع الولايات المتحدة، وأعداءها يروّجون أحياناً لأهداف تتوافق مع أهداف واشنطن". هذه النظرة هي جزء أساسي اليوم من نظرة واشنطن إلى علاقتها مع السعودية وإيران.

تطوّر روبرت مالي، فكرياً، مع الوقت ونضجت تجربته مع تولي هذا المنصب في إدارة أوباما خلال مراحل تاريخية في المنطقة. كما تولى مهمات أعادت الاعتبار لمصداقيته، وفتحت صفحة جديدة في مسيرته المهنية. في السنتَين الأخيرتين، وربما لأهمية ومحورية منصبه، تمكّن مالي من تحويل أبرز منتقديه إلى أصدقائه مثل السفير الإسرائيلي في واشنطن رون ديرمر وسلفه في البيت الأبيض أليوت أبرامز، لكن الشيء الوحيد الذي لم يتغير هو نظرته إلى القضية الفلسطينية. بعد أسبوعين من توليه منصب منسق الحرب على "داعش"، أكد مالي، خلال ندوة نظّمتها كل من صحيفة "هآرتس" و"صندوق إسرائيل الجديدة"، أنه لا يمكن هزيمة التشدد في الشرق الأوسط من دون معالجة القضية الفلسطينية.

تركيا بين «الأسلمة» و«العلمنة»

عريب الرنتاوي الدستور 2016\4\28

أثار السيد رجب طيب أردوغان غضب الإسلاميين المصريين عندما زار القاهرة في 2011، بدعوتهم إلى اعتماد "العلمانية" في دستور بلادهم الجديد، مقدماً النموذج التركي بوصفه الشاهد الحي على المصالحة بين الإسلام والعلمانية ... يومها، تصدت جماعة الإخوان – الأم، للرد على تصريحات الضيف، طالبةً إليه عدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، مجددة رفضها "استيراد التجارب والنماذج" من الخارج.

أمس، بدت الصورة مغايرة تماماً ... رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان، يدعو من تحت قبة البرلمان، إلى "شطب العلمانية" من الدستور التركي، والتقدم بدستور "ديني" جديد، باعتبار أن تركيا بلداً مسلماً، ومن الطبيعي أن يُصاغ دستورها على هذا الأساس... لتطلق هذه الدعوة، سيلاً من الجدل لم ينقطع، اضطر معها الحزب الحاكم، إلى إصدار بعض التوضيحات التي تستهدف احتواء الموقف.

كان لافتاً أن تصريحات إسماعيل كهرمان ودعواته، جاءت في توقيت حرج بالنسبة لحزب العدالة والتنمية والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يسعى في كسب تأييد بعض الأحزاب العلمانية، لمشروع تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي ... لا شك أن الدعوة لـ "أسلمة" الدولة والدستور، من شأنها أن تثير قلق بعض العلمانيين، وتمنعهم من منح تأييدهم لخطط الزعيم الطامح برئاسة مطلقة.

وربما هذا ما اقتضي مسارعة الحزب إلى تجديد التأكيد على علمانية الدولة ودستورها، بل ودخول أردوغان شخصياً على خط الجدل الدائر حو "دينيّة" الدولة و"علمانيتها"، معبراً عن انحيازه للأخيرة، بوصفها تعبيراً عن "وقوف الدولة على مسافة واحدة من مواطنيها"، مميزاً بين علمانية معادية للدين وأخرى متصالحة معه.

والملاحظ أن التوضيحات التي انهمرت على ألسنة قادة العدالة والتنمية لم تنجح في تبديد شكوك علماني تركيا ومخاوفهم، فقد ردت الأحزاب القومية والعلمانية بقوة على تصريحات إسماعيل كهرمان، وخرجت تظاهرات منددة بمحاولات إخراج تركيا عن مسارها العلماني الذي ناهز المائة عام تقريباً.

المراقبون منقسمون في تفسير مغزى وتوقيت تصريحات كهرمان، فريق منهم يستبعد أن تكون تصريحات رئيس البرلمان "زلة لسان" أو تعبير عن موقف شخصي، ويرجح أن تكون قد صدرت بضوء أخضر من أردوغان وتشجيع شخصي من لدنه، وأن الهدف من ورائها، هو "جس نبض" بقية التيارات والأحزاب واستطلاع فرص واحتمالات تقبلها لهذا "الانقلاب" على النظام

غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

العلماني التركي، الذي طالما أظهرت الحركة الإسلامية احترامها له، والتزامها بقواعده، بل وسعيها "تصديره" لدول شقيقة وصديقة، بوصفه النموذج الأفضل للحكم، او على الأقل، هكذا كانت تُظهر.

فيما فريق آخر من المراقبين، يرى أن تركيا مقبلة على انقلاب حقيقي على العلمانية، وأن هذا الانقلاب قد بدأ أصلاً بـ"أسلمة" كثير من مجالات وفضاءات الحياة العامة، وأن المسألة لن تتوقف عند "جس النبض" فقط، بل ستتبعها خطوات أخرى، على طريق "فرض الطابع الديني الخاص" على مؤسسات الدولة ودستورها.

حزب العدالة والتنمية، كان يرفض تماماً أن يوصف بالحزب الإسلامي، أو حتى بالحزب ذي المرجعية الإسلامية، كان يفضل أن يصنف حزباً محافظاً لا أكثر ولا أقل ... اليوم، تخرج قيادات حزبية كبيرة من صفوف الحزب، وتستكثر على تركيا تكون دولة علمانية، وتقترح العمل على أسلمة الدستور ... يبدو أن نظرية "التمكين" قد فعلت فعلها، وبلغت تطبيقاتها مراحل متقدمة، لم يعد معها من الضرورة اللجوء إلى "التقية" أو "التمويه"، بعد أن أصبح "اللعب بورق مكشوف" أو التكشير عن الأنياب، أمراً ممكناً وقليل الكلفة.

حنين أوروبا الخطير

خافيير سولانا الجزيرة نت 2016\4\28

توجد في الاتحاد الأوروبي حالة خطيرة من الحنين؛ ولا يعتبر هذا حنينا فحسب إلى الأيام الخوالي -قبل ما يفترض أن يكون مسا بالسيادة الوطنية من قبل الاتحاد الأوروبي- من شأنه أن يزيد من صعود الأحزاب السياسية القومية، بل يستمر القادة الأوروبيون كذلك في تطبيق حلول الأمس على مشاكل اليوم.

لقد كان من المفترض أن يستفيد الجميع من التكامل الأوروبي، فكلما انضم بلد جديد تلقى ذلك البلد مساعدة مالية، بينما اكتسب الأعضاء الحاليون القدرة على الوصول لسوق جديد. لقد كان من المتوقع أن المزايا ستظهر ليس فقط من خلال البيانات الإجمالية ولكن أيضا من خلال التجارب الشخصية للمواطنين.

لكن الواقع كان أقل وضوحا؛ ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 واجهت الاقتصادات الأضعف للاتحاد الأوروبي ارتفاعا شديدا في معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، بينما شعرت اقتصاداتها الأقوى بالضغط من أجل "إظهار التضامن" وذلك عن طريق دعم البلدان التي تعاني من المشاكل، وعندما قامت الاقتصادات الأقوى بتوفير عمليات الإنقاذ تلك كانت هناك كذلك طلبات للتقشف أعاقت الانتعاش الاقتصادي للمتلقين. لقد أقنع ذلك التوجه قلة من الناس، بينما وجه العديد من الناس اللوم للتكامل الأوروبي.

وفي هذا السياق فإن الأحزاب السياسية والحركات التي تنتقد أو تعارض الاتحاد الأوروبي قد اكتسبت زخما كبيرا وخاصة في أوروبا الغربية، صحيح أن هذه الحركات ليست بالجديدة، ولكن الدعم لها قد ازداد بمعدلات مقلقة خلال الاضطرابات التي تسببت بها الأزمة. وبالفعل فمع كل سياسة فاشلة كانت تهدف للمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي مجددا، شعر الأوروبيون بشكل متزايد بأنهم مهمشون، مما أشعل المشاعر الشعبوية والمطالب بالعودة للسيادة الوطنية.

إن القادة السياسيين الذين يوجهون تلك المطالب لا يريدون فقط إعادة فرض السيطرة الوطنية في جميع المناطق، بل يريدون كذلك نشر رسالة اللامبالاة بالأجانب، وحتى رفضهم بشكل صريح، وقد انعكس ذلك في ردهم على تدفق اللاجئين على أوروبا، وطبقا لهؤلاء فإنه يتوجب على كل بلد أن يدافع عن نفسه بأية وسيلة وحتى لو أدى ذلك -في الأثناء- لوضع حكم القانون على محك الامتحان.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لكن بينما من المؤكد أن الألم الاقتصادي الذي يشعر به العديد من الأوروبيين حقيقي؛ فإن تشخيص القوميين لمصدره خاطئ، فالواقع هو أنه يمكن انتقاد الاتحاد الأوروبي على الطريقة الذي تعامل بها مع الأزمة، ولكن لا يمكن إلقاء اللوم عليه جراء الاختلالات التي أشعلت الاضطرابات الاقتصادية منذ سنة 2008. إن هذه الاختلالات تعكس ظاهرة أكثر اتساعا بكثير وهي العولمة.

لا يعني هذا أن العولمة هي أمر سيئ؛ فمن الواضح أن انفتاح المجتمعات والاقتصادات على العالم ينطوي على حالة من عدم اليقين ولكنه يوفر فرصا كثيرة.

منذ وقت ليس ببعيد كانت أوروبا قائدة العالم في الانفتاح، وفي الواقع كان المشروع الأوروبي في جوهره مرآة للانفتاح الذي يعد نتيجة حتمية للعيش في دنيا العولمة اليوم.

في سنة 2004 عندما قام الاتحاد الأوروبي رسميا بالترحيب بثمانية بلدان شيوعية سابقة كدول أعضاء، حينها كان الانفتاح الأوروبي قد وصل ذروته. لقد بدا وكأن عصرا جديد قد أشرق على أوروبا حيث لا يمكن هزيمة حكم القانون والديمقراطية والحقوق الفردية، ولكن بينما بدأت الدول الأوروبية الغربية بمقاومة الانفتاح، قامت نظيراتها في شرق ووسط أوروبا بعمل الشيء نفسه، وفي بعض البلدان وخاصة بولندا وهنغاريا (المجر) تصاعدت القومية والمشاعر المعادية للاتحاد الأوروبي، وللأسف نتج عن ذلك تآكل حكم القانون.

بولندا هي أكبر دولة متلقية للأموال الأوروبية، ودولة الاتحاد الأوروبي الوحيدة التي تجنبت الركود خلال الأزمة، كما شهدت بولندا 23 سنة من النمو المتواصل، في حين أن الشعب البولندي كان بشكل عام مؤيدا للاتحاد الأوروبي منذ أن أصبح عضوا فيه، فآخر استطلاع للرأي -أجرته مؤسسة يوروباروميتر- أشار إلى أن 55% من البولنديين ينظرون بإيجابية للاتحاد الأوروبي.

لكن الحكومة البولندية بقيادة حزب القانون والعدالة اليميني تهدف لتغيير ذلك عن طريق تصوير السياسات الأوروبية على أنها تهديد للهوية الوطنية البولندية، وعوضا عن مناقشة كيفية تطويع سياسات معينة لتناسب المصالح الوطنية البولندية أو مضاعفة صوت البلاد على المستوى الأوروبي فإن حزب القانون والعدالة ينظر لجميع الإجراءات والقرارات الأوروبية على أنها تحد مباشر.

إن هذه الادعاءات تجد -إلى حد ما- صدى لها لدى الحكومة الهنغارية والتي يقودها حزب فيديسز اليميني، وإن الإصلاحات الدستورية المطبقة سنة 2013 بالإضافة لأمور أخرى عملت على توسيع السلطة التنفيذية وخلقت مجلسا وطنيا جديدا مليئا بأعضاء حزب فيديسز وذلك من أجل ضبط وسائل الإعلام.

يقول البعض إنه لو سعت هنغاريا (المجر) للانضمام للاتحاد الأوروبي اليوم فإن طلبها كان سيقابل بالرفض، وبالنسبة لبولندا فإن المفوضية الأوروبية أطلقت تحقيقا غير مسبوق ردا على التشريعات الأخيرة وهي تشريعات تركز المزيد من السلطات في أيدي الحكومة تحت ذريعة "حماية السيادة الوطنية".

ويمثل هذا الأمر تغييرا مخيبا للآمال، فقد شهدتُ من خلال مناصبي المهنية السابقة كما شهد غيري كيف انضمت بولندا وهنغاريا (المجر) للمؤسسات الأوروبية الأطلسية، وقد رأيت لأول مرة حماسة الناس والأمل الذي كان يحدوهم في تلك اللحظات التاريخية، ولهذا فمن الصعب جدا علي أن أفهم موقفهم اليوم.

بالطبع فمن المعقول أن تشعر بولندا وهنغاريا (المجر) والتي كانت سيادتهما مغتصبه بشكل عام من قبل الاتحاد السوفياتي بالحساسية على وجه الخصوص تجاه أية جهود خارجية لتشكيل عملية اتخاذ القرار فيهما، كما أن لديهما

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

إحساسا أقوى بالهوية الوطنية مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، ولكن رفض الاتحاد الأوروبي لن يحصنهما من التقلبات الناتجة عن العولمة، بل على العكس من ذلك سيتركهما أضعف بكثير في مواجهة المخاطر المتعددة لتلك الظاهرة.

لقد استخدم البعض التجارب المخيبة للآمال المرتبطة بالعولمة كذريعة للعودة لـ"الحمائية" والأيام "السعيدة" للحدود الوطنية القوية، وهناك آخرون يستحضرون بحزن دولة لم تكن موجودة على أرض الواقع ويتذرعون بالسيادة الوطنية من أجل رفض المزيد من التكامل الأوروبي. إن كلتا المجموعتين تشككان في الأسس التي قام عليها المشروع الأوروبي ولكن ذاكرتهم خانتهم وأشواقهم تضللهم.

المسألة الإيرانية ستستمر لزمن أطول مما يحسب الجوار العربي

د. بشير موسى نافع — القدس العربي — 2016\4\28

لم يعد الخلاف بين إيران وأغلب جيرانها العرب مجرد تدافع سياسي حول المصالح وتعزيز النفوذ. إن أخذ هذا الخلاف من جوانبه المختلفة، فالواضح أن المحيط العربي يواجه مسألة إيرانية، بالغة التعقيد. وهذه المسألة ليست مرشحة للحل، سواء وافق الأمريكيون على تبني وجهة النظر العربية تجاه إيران، كما تحاول دول الخليج إقناع الحليف الأمريكي منذ شهور، أو لم يوافقوا. ليس هناك شك في أن الصراع في الشرق الأوسط يثير اهتمام وقلق القوى الدولية الرئيسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ولكن هذا الاهتمام والقلق لم يعد كما كان من قبل، بالرغم من أهمية المنطقة كمصدر هائل لمصادر الطاقة، وباعتبارها مصدر موجة جديدة من الإرهاب العالمي وملايين من اللاجئين؛ ووجود الدولة العبرية. والواضح، أن أغلب الدول الغربية لم يعد يرى أن المخاطر النابعة من الشرق الأوسط تشكل تهديداً كبيراً لأمنها القومي، أو أن هذه المخاطر عصية على الاحتواء. وتشير النصيحة التي وجهها أوباما لدول الخليج في قمة الرياض، في الأسبوع الماضي، إلى أن سياسة تجنب التورط الأمريكية في الشرق الأوسط لم تزل على ما هي عليه.

من جهة أخرى، فسواء رحبت القوى الغربية بتفاقم الصراع العربي ـ الإيراني، أو خشيت عواقبه؛ وسواء قررت الدول العربية المعنية الوقوف في وجه إيران منفردة أو انتظار التحاق الشركاء الغربيين، فعلى الجميع إدراك حقائق هذا الصراع ومداه؛ سواء فاوض العرب الإيرانيين أو حاربوهم. هذه بعض الأسباب التي تجعل إيران مسألة بعيدة المدى في جوارها العربي.

أولاً، تقود إيران منذ سنوات، ومنذ غزو أفغانستان في 2001، على وجه الخصوص، مشروعاً توسعياً في الجوار الإقليمي. يعود هذا المشروع إلى الطبيعة التوسعية التاريخية للدولة الإيرانية، منذ ولادتها من جديد في بداية القرن السادس عشر؛ إلى شعور إيراني متزايد بالتهديد، تمتد جذوره إلى سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ وإلى فرص توسعية أتاحتها سياسة الحرب الشاملة التي اتبعتها إدارة بوش الابن في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن إيران تحاول منذ سنوات تأسيس نفوذ لها في جواريها الشرقي والشمالي، إلا أن اعتبارات جيوسياسية للعلاقة مع روسيا، ومواريث تاريخية يصعب تجاوزها، وضعت حدوداً لما يمكن لهذه المحاولات تحقيقه. التوسع في الجوار العربي، وتعزيز الرصيد الجيوسياسي، كانا أسهل منالاً. إلى جانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تعرضت المنطقة العربية خلال العقد ونصف العقد الماضيين لزلزالين كبيرين، صنعا بعضاً من فراغ القوة، أخرجا عدداً من الدول العربية الرئيسية من ميزان القوى الإقليمي، وأتاحا لإيران عدداً من الفرص السانحة للتوسع وتعزيز النفوذ. نجحت إيران في بناء قوة عسكرية ـ سياسة في لبنان، لم تصبح طرفاً رئيسياً في صناعة القرار اللبناني وحسب، بل وأصبحت مؤهلة للتدخل في دول عربية أخرى؛ سيطرت إيران على قرار الدولة العراقية الجديدة، وربطت قطاعاً واسعاً من القوى السياسية العراقية بها؛ وفرت الحماية لنظام بشار الأسد، وتحولت بالتالي إلى ما يشبه القوة المحتلة لسوريا؛ وعملت على بناء الحوثيين بهدف السيطرة على اليمن ككل.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ليس ثمة امتداد إيراني، إثني . قومي ملموس في المجال العربي؛ ولكن القيادة الإيرانية تستخدم الخطاب القومي لتسويغ مشروع التوسع، وتوفير دعم شعبي داخلي كاف لاستمراره. وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير. إيران دولة ذات مقدرات اقتصادية وبشرية بلا شك، ولكن الثمن الذي تدفعه من أجل تعزيز نفوذها الإقليمي أصبح باهظاً أيضاً، سواء مالياً أو بشرياً؛ بينما لم يزل المردود الاقتصادي لهذا المشروع محدوداً للغاية. ولذا، ولمنع الأصوات المعارضة في الداخل من تحويل الخسائر المالية/ الاقتصادية والبشرية إلى رأسمال سياسي، تعول القيادة الإيرانية على سردية استقلال القرار، المصالح القومية، والأوهام الإمبراطورية لدولة ممتدة من قزوين إلى البحر الأحمر، ومن الخليج إلى المتوسط، لكسب التأييد الشعبي لسياساتها الإقليمية.

بيد أن البعد الطائفي تحول سريعاً في السنوات القليلة الماضية إلى أكثر أبعاد المسألة الإيرانية وقعاً وأثراً. إن لم يكن لإيران امتداد إثني . قومي ملموس في الإقليم (إيران نفسها ليست سوى مجموعة من الإثنيات)، فهناك امتداد طائفي ليس صغيراً. وبالرغم من أن إيران لم تكن دائماً المركز الديني الرئيسي للشيعة المسلمين في العالم، فقد أصبحت كذلك إلى حد كبير في العقود التالية على ولادة الجمهورية الإسلامية. لم يقع هذا التطور بالضرورة لأن العلماء الإيرانيين هم الاكثر علماً وتأثيراً في عداد العلماء المسلمين الشيعة في العالم، ولكن لأن الجمهورية عرفت نفسها، من البداية، تعريفاً شيعياً، ولأن قيادة الجمهورية وظفت مقدرات الدولة لخدمة هدف تحول إيران إلى المركز القائد لعموم الشيعة. شيئاً فشيئاً، وبالرغم من وجود دوائر علمائية معارضة للرؤية الإيرانية للتشيع، أخذ نفوذ هذه الدوائر في الانحسار والتراجع. من جهة أخرى، لم تتردد القيادة الإيرانية في استخدام الولاء الطائفي لخدمة مشروعها التوسعي، بدون اكتراث كبير بالعواقب الوخيمة لهذه السياسة على علاقات الشيعة العرب بمواطنيهم من الأغلبية السنية. تحول الشيعة اللبنانيون تدريجياً من مواطنين لبنانيين مسلمين، إلى جماعة طائفية سياسية؛ انهارت الوطنية العراقية كلية تقريباً، لصالح توجهات طائفية للهيمنة على الدولة والبلاد؛ تتصاعد الشكوك بين الشيعة العرب في الخليج، من جهة، ومواطنيهم العرب السنة ودولهم، من جهة أخرى؛ يتعرض اليمن للمرة الأولى في تاريخه لعاصفة انقسام طائفي؛ ويتم اختراع تموضع جديد لعلويي سوريا ولبنان باعتبارهم شيعة يرتبطون بإيران، هم أيضاً.

يوفر التشيع، بإعادة صياغته السياسية . الطائفية، إطاراً أيديولوجياً لمشروع التوسعي الإيراني، ويصنع قواعد نفوذ لإيران في عدد من دول الجوار الإقليمي. بمعنى، أن المشروع الإقليمي الإيراني لم يعد مشروعاً جيوسياسياً وحسب، بل وأيديولوجياً كذلك. هذا ليس الشاه محمد رضا بهلوي يسعى إلى التحول إلى شرطي شريك للولايات المتحدة في الخليج، ولا روسيا بوتين تحاول تأمين جوارها الاستراتيجي وتوازن القوة في القارة الأوروبية. هذا مشروع أقرب إلى النموذج السوفييتي، وإن بصورة مصغرة، عندما استخدمت الأيديولوجيا الشيوعية لبناء إمبراطورية عابرة للحدود والقارات والقوميات.

ساهمت السياسة الإيرانية خلال العقد ونصف العقد الماضيين في إشعال حروب أهلية، دموية في العراق وسوريا واليمن، في إعادة تعريف للهويات في الجوار، وفي انهيار دول وطنية. كان لهذه السياسة عواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي لعدد من الدول العربية. وربما يمكن القول أن سياسات طهران الإقليمية أوقعت عطباً بالغاً في بنية المجتمعات العربية المستهدفة إيرانياً. ليست إيران دولة عظمى بالتأكيد؛ وحتى في الموازين الإقليمية، تعتبر إيران دولة متوسطة الإمكانيات. وبالمقارنة بجوارها العربي، فإن إيران لا تقل تعددية، إثنياً وطائفياً، عن العراق وسوريا. ولكن المشكلة، أن إيران تكاد تكون الدولة الوحيدة التي ترتكز سياستها الإقليمية إلى استراتيجية شاملة، متعددة الأبعاد والمستويات: المال والاقتصاد، القوة العسكرية، والرابطة الطائفية، والتي توظف هذه الأبعاد جميعاً بغض النظر عن عواقبها الوخيمة على الذات والشعوب المجاورة. الأبعاد المختلفة للسياسة الإيرانية، والعواقب الباهظة لهذه السياسة في الجوار العربي، تجعل من العلاقة مع إيران مسألة عصية، ليس من المتوقع إيجاد حل سريع أو سهل لها.

Centre GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

موسكو- طهران: تحالف زائف

باسل الحاج جاسم العربي الجديد 2016\4\28

يعتقد كثيرون أن العلاقة بين روسيا وإيران ترتقي إلى ما يمكن تسميته تحالفاً. لكن، بالتحليل المفصل يظهر أن ذلك ليس دقيقاً، وقد لا تظهر للوهلة الأولى أحجار راسبة كثيرة في مياه علاقات البلدين.

تعتبر روسيا نفسها قوة عظمى في العالم، بينما تعتبر إيران نفسها قوة إقليمية، وتحاول كل من روسيا وإيران إخفاء خلافاتهما في ملفاتٍ كثيرة قدر الإمكان، إلا أن بعضها يطفو على السطح بين حين وآخر.

وبدر أول إنذار جدي من الجانب الإيراني، عندما قررت السلطات الإيرانية رفع دعوى قضائية في محكمة التحكيم الدولية ضد روسيا، متهمة موسكو برفض تزويد إيران بأنظمة صواريخ مضادة للطائرات S-300، ونشر منذ فترة طويلة هذا الموضوع في وسائل الإعلام الروسية. وأعرب الجانب الروسي حينها عن استيائه من الخطوة الإيرانية "غير الودية"، وتم حل المشكلة لاحقاً بعد رفع العقوبات عن إيران.

وبدأت جولة جديدة من المواجهة مع إيران في سبتمبر/ أيلول عام 2015، عندما قررت روسيا البدء بعملية عسكرية في سورية، لدعم نظام بشار الأسد، فعلى الرغم من أن الأسد حليف لإيران أيضا. لكن وجهات النظر في موسكو وفي طهران مختلفة حول ترتيبات ما بعد الحرب في سورية، ومصير الأسد نفسه.

دعمت إيران عملياً نظام الأسد وحدها منذ عام 2012، وقبل روسيا، وتحملت طهران، في الوقت نفسه، العبء الاقتصادي والسياسي والعسكري لدعمها هذا. ومع ذلك، لم تتمكّن قوات الحرس الثوري الإيراني من إجراء التغيير الجذري في الموقف داخل سورية لصالح حليفها الأسد (وكذلك لم ينجح التدخل الروسي لاحقاً في إجراء تغيير جذري على الأرض السورية).

ولا بد من ملاحظة أن التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية جعل إيران تنتقل إلى موقع خلفي هناك. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يمر أمر كهذا مرور الكرام في طهران، فايران تعتبر أنها تراجعت إلى شريك ثانوي، وربما صامت، لروسيا في سورية، حتى أن خبراء اعتبروا أن أحد أسباب إعلان الإنسحاب الروسي من سورية هو الاستياء الإيراني، إلا أن ادعاءات كهذه صعبة الإثبات، وكذلك في إطار سياق الحديث عن التدخلين الروسي والإيراني في سورية، بعض دوائر صناعة القرار في موسكو غير راضية من مستوى موقف إيران بشأن حادثة إسقاط تركيا الطائرة الروسية في أواخر العام الماضي. ومن الواضح أن موسكو عولت على مزيد من الدعم من طهران بشأن هذه المسألة، لكنها أخطأت.

ولا يمكن إغفال وجهة نظر بعضهم على أن التدخل الروسي في سورية ساهم، نوعاً ما، في تحجيم الدور الإيراني الذي استفرد بالقرار السوري، منذ نهايات عام 2012، حيث انعكس الانزعاج الإيراني من التهميش الروسي، بتقارب إيراني مع تركيا، إضافة إلى تصريحات للرئيس الإيراني، حسن روحاني، تشير إلى عدم رضا إيران عن جميع القرارات التي تتخذها روسيا في سورية.

وخلافاً لتوقعات الجانب الروسي، إيران بعد رفع العقوبات عنها، لم تشتر لطيرانها المدني الطائرات الروسية، وفضلت طائرات إيرباص الأوروبية، (بصفقة وصلت قيمتها إلى 25 مليار دولار)، إضافة إلى ذلك، يماطل الجانب الإيراني ويعيق تنفيذ مشاريع المحطة الكهرومائية في بندر عباس، ومحطة كهرباء السكك الحديدية في غرمسار، والتي تتم في إطار مشاريع مشتركة مع روسيا.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

كما أن رغبة إيران في تحقيق زيادة كبيرة في صادرات النفط، بعد رفع العقوبات كان له تأثير سلبي على روسيا. وفي الواقع، تصب هذه الخطوة من إيران في صالح الولايات المتحدة، وتجد روسيا نفسها مضطرة للتماشي مع حليفتها، بسبب طبيعة التطورات الإقليمية والدولية. ويدفع هذا التنازل من موسكو قيمته الروبل الروسي الذي يتراجع بشكل حاد أمام الدولار الأميركي.

وتلقت روسيا طعنة بالظهر قبل أيام، خلال زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى تركيا، وإعلانه هناك أن إيران مستعدة لتصبح الضامن لأمن الطاقة في تركيا. ويعتقد خبراء كثيرون أن هذه الكلمات كانت موجهة إلى موسكو، أكثر منها إلى أنقرة، وأن إيران مستعدة لضرب سوق كبير للغازالطبيعي ومهم جدا لحليفتها.

فمجرد عرض كهذا لأنقرة من طهران يمكن فهمه بأن الرئيس الإيراني أراده وسيلة للتباهي بأن إيران قادرة على الحلول محل الغاز الروسي في السوق التركي. ومن شأن هذا الأمر، أولاً، أن يحرم روسيا من التدفقات المالية الهائلة التي تحتاجها كثيراً على خلفية انخفاض أسعار النفط. وثانياً، سوف تخسر موسكو الأداة الوحيدة للضغط على تركيا التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا.

وهكذا، يمكن أن يدفع دور روسيا في المنطقة إلى التراجع. وكذلك لا يمكن إهمال رغبة تركيا في تنويع واردات الغاز لديها إلى إيران، من أجل ضرب مصالح روسيا. ومع تأمين نصف الحجم الحالي لوارداتها، تكون كافيةً لوضع حد لأعمال الغاز الروسي في تركيا.

وأخيراً، تلقت روسيا ضربة في قطاع الطاقة أيضا من إيران خلال اجتماع في الدوحة، أخيراً، للدول المنتجة للنفط، وبات من المعروف أن إيران رفضت تجميد إنتاج النفط، ما يعني مزيدا من التذبذب في أسعار النفط. وبالتالي، المزيد من انخفاض قيمة الروبل.

ولا يعتقد أن يتم حل المشكلات والخلافات المستقبلية المتوقعة بين إيران وروسيا، أو على الأقل، تجميدها فترة معينة، فعلى الأرجح، إيران ستحاول إبعاد روسيا عن الأسواق التي ترى فيها مصالحها، عبر الوسائل الاقتصادية والسياسية.

في تصحيح منهج تقدير الموقف

منير شفيق عربي21 2016\4\28

لا لَوْمَ على من أخطؤوا في تقدير الموقف خلال الخمس سنوات الماضية، سواء حين استمروا في قراءة العلاقات الدولية، كما لو استمرت بلا تغيير أساسي بالنسبة إلى ما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، أو بعد انتهاء الحرب الباردة خلال العقدين 1990-2010. فالمتغيّرات التي حدثت كانت في بداياتها ولم تتكشف عن سماتها التي أصبح يتحدث عنها الكثيرون الآن، بمن فيهم الذين أخطؤوا في قراءتها طوال الخمس سنوات الماضية تقريبا.

ولا لَوْمَ على الذين أخطؤوا في إدارة السياسة وتحديد المواقف عندما وجدوا أنفسهم ينتقلون إلى مستوى من القوّة والتمكين والسيطرة، ولم يسبق لهم أن كانوا على مثلها. بل كانوا في حالة الاستضعاف، أو الحصار، أو التعرّض للتهديدات والمؤامرات. فالانتقال من حالة الاستضعاف، أو الحصار، إلى حالة القوّة والتمكّن، ولا سيما إذا جاء فجأة، أو بسرعة لم تكن منتظرة، كما حدث للكثيرين منذ 2011 إلى اليوم، يُغري بالوقوع السهل في الغرور، أو الإعجاب بالكثرة، أو بالتصوّر أنهم أصبحوا في وضع مَنْ لا غالبَ لهم من الناس.

لعل إيجاد العذر للقسم الأول أي الذين أخطؤوا في قراءة ما حدث من تغيير في معادلات موازين القوى الدولية والإقليمية والعربية والداخلية، يرجعان إلى قوّة سمة التقليد في العقل الإنساني الذي لا يَسهُل عليه التقاط الجديد في الوقت

مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

المناسب، أو في وقت مبكّر. وهذا يحدث حتى في الحياة العادية إذ يتأخر الآباء والأمهات سنوات للاقتناع بأن أبناءهم وبناتهم قد كبروا ونضجوا ولم يعودوا كما تعوّدوا على معاملتهم حين كانوا صغاراً. وهذا معنى مَيْل العقل الإنساني للتقليد أو الجمود إن لم يكن "البلادة".

وهنا يجب ألاّ يُسْتَبْعَد عنصرا الهوى والغرض في التخلف عن التقاط الجديد كذلك. ولعل إيجاد العذر للذين أخطؤوا في إدارة السياسة وتحديد المواقف عندما انتقلوا إلى القوّة والتمكين بعد استضعاف، أو حصار، فوقعوا بين براثن الغرور والإعجاب بالكثرة، وظنوا أن لا غالبَ لهم اليوم من الناس، يرجعان إلى الطبيعة البشرية ألاّ تُتْرَك على سجيتها من دون يقظة، وبُعْد نظر، أو من دون الحذر من آفة الغرور والإعجاب بالكثرة والظن بعدم انقلاب الحال الذي هم عليه اليوم. وهنا يجب ألاّ يُسْتَبْعَد عنصرا الهوى والطمع. لأنهما يُعمِيان البصر، وحسن تقدير الموقف.

ما حدث من تغيّرات في موازين القوى العالمية لم يحدث له مثيل منذ مائة عام. فالمتغيّرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى كانت كبيرة ولكنها سرعان ما استقرّت على تحكّم دولتَيْن عُظميَيْن هما بريطانيا وفرنسا فضلاً عن إرهاصات لنشوء قوى كبرى منافسة: ألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي.

ولكن المعادلة الدولية استقرّت عموما تحت قيادة بريطانيا لتدخل مرحلة جديدة في النصف الثاني من الثلاثينيات (القرن العشرين) إلى الحرب العالمية الثانية. أما بعد الحرب العالمية الثانية فتولّت أمريكا قيادة العالم الغربي وبرز دور الاتحاد السوفياتي لتستقر المعادلة الجديدة على ما عُرِفَ بالثنائية القطبية. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي وانتهت الحرب الباردة توقع كثيرون أن نظاماً عالميا أحاديّ القطبية الأمريكية سوف يتشكل.

وكان تقديرا خاطئا عمليا، وإن بدا في الظاهر في أعين أولئك الكثيرين عكس ذلك. فقد أثبتت التطوّرات خلال العقدين 1990-2010 أن أمريكا لا تستطيع أن تفرض نظاماً أحاديّ القطبية حتى حُسِمت هذه المعادلة بفشل استراتيجية جورج دبليو بوش 2001-2010 عسكرياً وسياسيا: فشل تكريس احتلال العراق وأفغانستان وهزيمة الكيان الصهيوني في حربَيْ 2006 في لبنان و2009/2008 في قطاع غزة، واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وسقوط "مشروع الشرق الأوسط الجديد".

لقد تمثلت المعادلة التي نشأت بعد سقوط مشروع النظام العالمي أحاديّ القطبية ومنذ نهاية 2010، بفقدان أمريكا وحلفائها في الناتو الهيمنة العالمية، ومن ثم دخول الوضع العالمي الفوضى واللانظام حيث تعدّدت الأقطاب الدولية والإقليمية ببروز الصين وروسيا والهند وجنوبي أفريقيا وتركيا وإيران والبرازيل. وذلك إلى جانب ما اندلع من ثورات عربية ضدّ محور الاعتدال العربي وتعاظم دور المقاومات في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان فضلاً عن الحراكات الشبابية وانفلات الإعلام الرقمي وتحرّك ثورات مضادّة وظهور حركتَيْ تنظيم الدولة والنصرة وكذلك انتشار الإنقسامات والصراعات المذهبية والجهوية والعرقية وحروب غير مباشرة في ما بين دول إقليمية وعربية.

الأمر الذي حوّل البلدان العربية والإسلامية مسرحا لصراعات حادّة تقف على رمال متحرّكة، ونشوء أوضاع جديدة غير مستقرة. وبهذا تكون موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية قد تطوّرت وراحت تتطوّر ضمن سمات لا سابق لها. مما يفسّر ما جرى من أخطاء حين استمر البعض بقراءة العلاقات الدولية، كما كانت عليه سابقاً من دون اعتبار لما استجدّ من موازين قوى أثّر في سياسات كل الدول، إما تراجعاً وتردّداً، وإما هجومية وتوسّعا، وفقا لكل حالة.

فهذا الاتجاه في قراءة موازين القوى وصل فيه الحدّ إلى اعتبار سياسات تركيا أو السعودية مثلاً امتدادا للسياسات الأمريكية. بل وصل الأمر بالبعض لأن يقرأ السياسة الأمريكية انطلاقا من السياسات السعودية أو تركيا فيما كانت السياسات الأمريكية تتراجع وتتردّد ولا تستقر على حال، كما أصبح مسّلّماً به الآن من المذكورين أنفسهم. وأخذوا يتحدثون عن خلافات

Center for Studies & Strategies
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

أمريكية-سعودية عميقة. ولم يعودوا يطابِقون بين السياستين. ولكنهم راحوا يفعلون ذلك بطمأنينة، ومن دون أن يطرف لهم جفن، ومن دون أن يتذكروا تحليلاتهم منذ أمد قريب.

إذا كان من المقبول، أو حتى من غير الملوم، أو كان من المعذور أن يخطئ المرء في قراءة المستجدّات، وكان من المحمود والمطلوب أن يتراجع المرء عن الخطأ ويصحّح الموقف، فإن من غير المفهوم أن يفعل ذلك، وكأن شيئاً لم يكن، بل وبراءة الأطفال في عينيه. فلا يعترف، ولو بتلميح، أو لباقة بأنه أخطأ.

وكذلك الحال، إذا كان من المقبول والمعذور وحتى من غير الملوم، أن يقع طرف من الأطراف، أفرادا وجماعة، في براثن الغرور، والإعجاب بالكثرة، والشعور بالغلبة الدائمة حين يهبط عليه التمكين ويجد نفسه قويّاً بعد استضعاف أو حصار، فإن من غير المفهوم إذ تدور عليه الدوائر، وتتحرّك تحته الرمال أو يدخل في المآزق أن لا يراجع خطأه فيَعتَبِر ما حصل مؤامرة وتدبيرا في الظلام وليس نتاج غرور وإعجاب بالكثرة وظنّ بالغلبة الدائمة. مما دفعه إلى إقصاء شركائه السابقين والاستفراد بأكل الكعكة كلها.

وبكلمة، إذا كان كل شيء من حولنا قد تغيّر نتيجة ما حدث من تغييرات في موازين، وقد نجم عنه تراجع قوّة أقوياء، وتقدُّم قوّة ضعفاء، وانقلابات في موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية والداخلية فإن من الضروري أن يعيد المرء النظر في كل ما كان يعرفه سابقاً عن نفسه وعن غيره، ومن ثم يسعى ليجعل تقديره للموقف وكذلك مواقفه أكثر تطابقاً أو اقتراباً من الواقع الجديد كما هو. فكل خطأ في تقدير الموقف يؤدّي إلى خطأ في الممارسة والسياسة. وكل خطأ في الممارسة والسياسة يؤدي إلى فشل أو إلى تخبّط وارتباك وفُقْدان صدقية.

ولهذا أصبح من الضروري أن تُغيّر نقاط الهجوم على أمريكا عما كانت عليه في السابق. وكذلك إقامة الدعوى على أيّ خصم وفقا لوضعه الجديد وارتكاباته، ولا حاجة إلى اتهامه بالأمركة مثلاً إذا لم يكن ينفذ سياسة أمريكية. لأن الحقيقة ستظهر لا محالة. ومن ثم تصبح الصدقية موضع تساؤل، والأهم تكون سهام النقد أو الخصومة لم تضرب على الهدف الحقيقي.

وأن الإشكال نفسه بالنسبة إلى من لا يُحسِن تقدير الموقف عند الانتقال إلى القوّة والتمكين. إذ يؤدّي الخطأ هنا إلى خطأ، أو خطيئة، في الممارسة والسياسة، وتكون العاقبة وخيمة. فما أصعب من السقوط من علٍ.

إذا كان بالإمكان أن نبحث عن أعذار للأخطاء آنفة الذكر خلال خمس السنوات الماضية فقد آن الأوان أن يُصارَ إلى التعلّم منها، وتصحيح تقدير الموقف بالنسبة إلى كل شيء ابتداءً من أنفسنا ومروراً بحلفائنا وشركائنا وانتهاءً بأشدّ أعدائنا. فعندئذ سنعرف كيف نخرج من أزماتنا وورطاتنا، فلا نحفر إذا كنا في حفرة، ولا نَغْتَرّ إذا امتلكنا القوّة والتمكين فنتدافع ونساوِم شركاءنا حيث وَجَبَ الدفاع وتَحتَّم التشارك والتوافق، ونهاجِم حيث وجَبَ الهجوم خصوصا على الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى.

"اوراق بنما" ستنشر اعتبارا من التاسع من ايار

واشنطن- "القدس" دوت كوم- 28\4\2016

أعلنت المنظمة التي تقف وراء نشر "اوراق بنما" الاربعاء ان ملايين الوثائق التي كشفت فضيحة كبيرة محورها التهرب الضريبي في العالم ستنشر اعتبارا من التاسع من ايار/مايو.

وقال الكونسورسيوم الدولي لصحافة التقصي في بيان، ان قاعدة بيانات ستتضمن معلومات عن اكثر من 200 الف شركة ومؤسسة وصندوق مسجلة في 21 ملاذا ضريبيا "من هونغ كونغ مرورا بنيفادا في الولايات المتحدة".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ومنذ مطلع نيسان/ابريل ادت "اوراق بنما" الى فتح تحقيقات في العالم والى استقالة رئيس وزراء ايسلندا ووزير اسباني.

واظهرت الوثائق الـ 11,5 مليونا من مكتب المحاماة "موساك فونسيكا" البنمي التي نشرتها نحو مئة وسيلة اعلام، استخداما واسع النطاق لشركات "اوف شور" تسمح بوضع ارصدة في بلدان تكون الضرائب فيها محدودة.

وفي بيان اكد الكونسورسيوم ان الدراسات حول هذه الوثائق "مستمرة" وان مقالات جديدة ستنشر "في الاسابيع والاشهر المقبلة".

والكونسورسيوم ومقره واشنطن نشر على الانترنت في 2013 قاعدة بيانات حول معلومات سابقة معروفة باسم "اوف شور ليكس".

تركيا والإمارات والتوازن الإقليمي والدولي

محمد زاهد جول الخليج أون لاين 2016\4\28

ليس غريباً أن تتحسن العلاقات التركية الإماراتية، بل الغريب أن تبقى سيئة أو متوترة لمجرد وجود وجهات نظر مختلفة حول عدد من القضايا السياسية في المنطقة، في مقدمتها دعم الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية مطالب الشعوب العربية بالإصلاح والديمقراطية ومكافحة الفساد والاستبداد، بعد أن اختارت الشعوب العربية بنفسها هذا المسار الشرعي، فقد أيدت تركيا الاحتجاجات التي دعمتها معظم الدول العربية في مرحلتها الأولى، وهي مطالب شعبية وسلمية وديمقراطية، ولكن بعض الدول ومنها الإمارات وقفت ضد وصول تيار معين إلى السلطة السياسية في عدد من الدول العربية، وهو التيار الذي يوصف بالإسلام السياسي، المتمثل بدرجة أكبر بحركة "الإخوان المسلمين" أكثر من غيرها من الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية، وفي جمهورية مصر أكثر من غيرها أيضاً.

ومن المؤكد أن تركيا تنظر إلى وصول "الإخوان المسلمين" أو غيرهم إلى السلطة السياسية في مصر هو إجراء طبيعي وديمقراطي ما بقي في إطار السلوك الديمقراطي والسلمي، وما يحكم على هذا السلوك هو احترام الإرادة الشعبية في مصر أو في غيرها، فالشعوب العربية لن تكتشف النهج الديمقراطي في انتقال السلطة السياسية سلمياً، وإنما ستطبقها كما تعارف عليها العالم الغربي والدول المتقدمة، بإجراء الانتخابات بحرية ونزاهة وتنافسة قانونية متساوية بين جميع فئات الشعب وأحزابه وتياراته الفكرية والسياسية، وصناديق الاقتراع هي التي تفرز القيادة السياسية الجديدة، وهذا ما جرى في الدول العربية التي تمكنت من تغيير نظامها السياسي بعد عام 2011، وبالأخص في تونس ومصر.

إن تبني الإمارات وغيرها رفض نتائج الانتخابات المصرية الديمقراطية بانتخاب د.محمد مرسي كان موقفاً مستغرباً، فهذه هي الديمقراطية الحديثة التي تنشدها كل الشعوب للوصول إليها، وكان الموقف التركي الشعبي والرسمي الحكومي مؤيداً للنهج الديمقراطي في الدول العربية، وليس مؤيداً لتيار معين فقط، ودون تدخل في شؤون الدول العربية إطلاقاً، فالقرار السياسي لأي شعب عربي أو غير عربي هو قرار صناديق الاقتراع، وبالتأكيد فإن الانقلابات العسكرية هي اعتداء على الإرادة الشعبية مهما تم تزيينها أو تزويرها أو تمويلها، لأن الانقلاب هو موقف أيديولوجي إقصائي وغير ديمقراطي، وليس سلوكاً سياساً حكيماً، وبالأخص إذا كان الانقلاب عسكرياً، فلم ينجح انقلاب عسكري في تحقيق أماني الشعوب في العالم إطلاقاً، بل كان مآله الفشل في كل أنحاء العالم، قديماً وحديثاً، وغالباً ما ينتهي الانقلاب العسكري بانقلاب عسكري آخر يحاول إنقاذه ولكن دون فائدة، حتى عودة الحرية إلى الشعب لتقرير مستقبله السياسية بالطرق الديمقراطية، وهذا ما حصل في التاريخ التركي الحديث.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لذلك كان طبيعياً أن تصل حكومة السيسي إلى طريق مسدود في الحكم باعتراف الشعب المصري نفسه، بعد ثلاث سنوات من تدخل العسكر، فالمال وحده لا يحل مشاكل الحكم العسكري، وبالأخص إذا كان العسكر هم من يطمعون بالحكم مباشرة وبأنفسهم، كما حصل مع الجنرال كنعان إفرين في تركيا، فقد قام بانقلاب عسكري عام 1980، ووضع دستور عام 1982، وفاز بنفسه كأول رئيس جمهورية انقلابي، ولكنه فشل في قيادة الحياة السياسية، بالرغم ممّا تحصل عليه من دعم أمريكي وأوروبي وإسرائيلي، ولكنه فشل لأنه لم يحظ بدعم الشعب التركي له، باستثناء المنتفعين الذين تقربوا منه لمصالحهم الخاصة، أو خوفاً على مصالحهم الخاصة.

هذه الرؤية امتلكتها تركيا بالتجربة الأليمة والتاريخية والقريبة، فعاشت تركيا أربعة انقلابات عسكرية متوالية دون فائدة، والإمارات لم تخض هذه التجربة على أرضها أولاً، وقد دخلت تجربة دعم التدخل العسكري في مصر عام 2013 برؤية سياسية وأمل أن ينجح العسكر بتغيير الإرادة الشعبية بالقوة العسكرية، وأن ينجح العسكر في كسب ود الشعب المصري، وأن ينجحوا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودولياً، ولكن ذلك لم يحصل، ووقع العسكر في مصر في فشل سياسي ذريع، وفشل اقتصادي أكبر منه، فكان لا بد من تصحيح المسار في مصر، ليس بتغليب الرؤية التركية ولا الإماراتية، وإنما بتغليب الإرادة الشعبية المصرية مرة أخرى، وإعادة الديمقراطية على الطريق الصحيح في مصر، لكل أبناء الشعب المصري وليس لتيار واحد فقط، والباقي في السجون.

لقد كان الاختلاف الإماراتي التركي كبيراً بسبب موقف خارج العلاقات البينية الثنائية بينهما؛ مثل الموقف من قرارات الشعب المصري وخياره السياسي، وكان أثر هذا الاختلاف كبيراً حتى اعتبرت بعض السلوكيات الثنائية عدائية دون وجود أسباب حقيقية، حتى استطاعت النتائج في مصر أن تُغير من حدة هذه الاختلافات، إضافة إلى نجاح السعودية بقيادة الملك سلمان في تحييد الاختلاف على تولي العسكر الحكم في مصر على العلاقات الثنائية بين تركيا والسعودية، فسياسة التحييد نجحت في إيجاد تقارب تركي سعودي حقيقي، تحتاجه كلتا الدولتين السعودية والتركية في ظل تحديات إقليمية كبيرة، إضافة إلى أن الموقف التركي من الحدث المصري أصبح أكثر تفهماً، بأنه ليس دعماً لتيار سياسي بعينه، وإنما هو دعم للشرعية والديمقراطية ورفض للانقلابات العسكرية التي عانت منها تركيا كثيراً، فالمخاوف الخليجية بخاصة والعربية بعامة من وجود أطماع تركية في البلاد العربية قد زالت وانتفت، وثبت ما هو عكسها، بتقديم تركيا الحق العربي ودعمه بكل جرأة وشجاعة، بغض النظر عن التيار الفكر والسياسي الذي يحمل هذا الحق، حتى لو كلف ذلك تركيا بعض الخسائر الاقتصادية والسياسية إقليمياً ودولياً، فوقوف تركيا إلى جانب الحق العربي الفلسطيني قوي وواضح، حتى لو أدى إلى تضرر العلاقات التركية الإسرائيلية، كما أن وقوف تركيا إلى جانب الحق العربي في اليمن ضد السياسات الإيرانية كان نقطة أساسية في تغيير موقف السعودية من تركيا، بل أثبتت تركيا أنها دولة صديقة للدول العربية في مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية والخليجية في المنطقة، وفي المحافل الدولية، وموقفها في دعم الإمارات في حقها بجزرها الثلاث في مياهها الإقليمية في الخليج العربي معروف أيضاً.

ولا شك أن توقيع تركيا لاتفاقيات تعاون استراتيجي مع الحكومة القطرية في أواخر عام 2015 أولاً، وتوقيع اتفاقية مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والسعودية في 2016 ثانياً، وتحسن العلاقات التركية الكويتية والبحرينية ثالثاً، من العوامل التي تدفع كلتا الحكومتين الإماراتية والتركية إلى تجديد التواصل بينهما، ومحاولة نزع أسباب الاختلاف بينهما، وبناء علاقات سياسية واقتصادية متينة أيضاً، بغض النظر عن نقاط الاختلاف الأخرى، أو بتحييدها.

لقد أوضحت تركيا مبادىء سياستها الخارجية التشاركية مع الدول العربية والإسلامية في مؤتمر القمة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسطنبول 14 و15 نيسان 2016، فالاتصال المباشر حصل باستقبال الوفد الإماراتي لمؤتمر القمة الإسلامية في إسطنبول، وشاركت دولة الإمارات في إنجاح هذا المؤتمر، وسوف تواصل تركيا تعاونها مع الدول الخليجية

مركز قرطاس للدراسات والاستراتيجيات
Center Qartas For Studies & Strategies

والعربية والإسلامية في تحقيق أهداف هذا المؤتمر، حتى لا يكون مجرد مؤتمر، وإنما مقدمة لسياسات ومشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية من شأنها تحسين العلاقات بين الدول الإسلامية.

ولذلك ليس غريباً أن يتجدد التواصل الإماراتي والتركي بعد القمة الإسلامية وبين يدي الدولتين التركية والإماراتية الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية بينهما، فتركيا سبق وأن عملت على فكرة مبدأ تعاون تركي خليجي منذ سنوات، وتقويته مع بعض الدول الخليجية ليس بالضرورة أن يكون على حساب دول خليجية أخرى، بل أن يزيد من التعاون والتكامل بينهما، ولا شك أيضاً أن نجاح مؤتمر القمة الإسلامي في إسطنبول بالاتفاق على تشخيص المشاكل في العالم الإسلامي، بما فيها تحميل الحكومة الإيرانية الكثير من المسؤولية عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، والتنديد بالسياسة الإيرانية في المنطقة، سوف يدعم مزيداً من التواصل والتلاقي الإماراتي التركي في عدد كبير من المشاكل والأزمات التي تعصف بالمنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي فإن حجم الاستثمارات الاقتصادية الإماراتية في تركيا يتزايد بشكل كبير، وكذلك فإن العديد من الشركات التركية قد كسبت العديد من التعهدات الكبرى في دولة الإمارات العربية في السنوات القليلة الماضية، تعطل بعضها بسبب سوء العلاقات بين البلدين، كل ذلك يفرض على حكومات الدولتين مواكبة الازدهار في العلاقات الاقتصادية بتواكب مع ازدهار في العلاقات السياسية، فالاستقرار السياسي الناجح في كلتا الدولتين سيؤول لمزيد من التعاون الاقتصادي أيضاً، وقد يكون تراجع العلاقات الاقتصادية التركية الروسية بسبب العدوان الروسي على الأراضي التركية، ومحاولة روسيا فرض أجندتها السياسية والاقتصادية على المنطقة أحد أسباب التقارب التركي الخليجي عموماً، والإماراتي بدرجة ما، وبالأخص أن سياسة التفاهمات الروسية الأمريكية تبدو أنها على حساب مصالح الدول العربية والخليجية وتركيا أيضاً، وأنها لصالح أطراف إقليمية أخرى، وهو ما تنبهت له القيادة السعودية من قبل، ويفرض على دول الخليج بعامة بما فيها دولة الإمارات أن تبحث عن توسيع مدى صداقاتها مع الدول الصديقة والقوية مثل تركيا.

إن الحفاوة والاهتمام الرسمي من كبار المسؤولين الإماراتيين، عند استقبال وزير الخارجية التركي، يُعطي مؤشراً على ارتفاع درجة التقارب التركي الإماراتي، والأرجح أن التعاون الثنائي والإقليمي هو الدافع إلى هذا التقارب الطبيعي، ولكن لا يعني هذا التقارب أن كل نقاط الخلاف التركي الإماراتي سوف تنتهي سريعاً، وبالأخص فيما يدور من اهتمام حول الموقف من الأوضاع السياسية في مصر، لأن الموقف التركي حريص على مراعاة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المصري والعربي والمسلم، بغض النظر عن ازدواجية المعايير لدى الغرب إذا ما تعلقت حقوق الإنسان بالعرب والأتراك والمسلمين خصوصاً.

وليس بالضرورة أن يكون التقارب التركي الإماراتي متعلقاً بعناوين عامة مثل السيسي و"الإخوان" ومحمد مرسي؛ لأن الموقف التركي وإن كان مدافعاً عن المظالم التي تعرض لها الإخوان المسلمون من الحكم العسكري ليس لكونهم إخواناً مسلمين، وإنما لكونهم مصريين لهم حقوق إنسانية وسياسية مثل غيرهم من الشعب المصري، وتعدي أي رئيس على شعبه بالقتل والإجرام وسفك الدماء لا ينبغي أن يمر دون محاسبة من قبل المسلمين قبل غيرهم، ولكن مصيره النهائي هو لشعبه وليس من الدول الخارجية، التي تقرر سياستها الخارجية على أساس احترامها هي للعدالة وحقوق الإنسان، وكل مظاهر استقبال تركيا للاجئين العرب هي لأسباب إنسانية سواء كانوا من المعارضة المصرية أو من المعارضة السورية أو من المعارضة العراقية أو اليمنية أو الإماراتية أو غيرها، وهذا بحسب التزام تركيا بحقوق الإنسان بحسب مواثيق الأمم المتحدة أولاً، وبمواقف الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا شروطاً في ذلك ثانياً، فلو لم تستقبلهم تركيا فإن أبواب أوروبا مفتوحة لهم، وبقاؤهم في تركيا هو بسبب اختيارهم وليس بدعوة ولا بطلب من الحكومة التركية.

لذا فإن مطالب الحكومة الإماراتية بتسليم سبعة من المعارضة الإماراتية المقيمين على الأراضي التركية هو أمر لا تملك الحكومة التركية مخالفة القانون الدولي والأوروبي فيه، أي أن تركيا لا تملك حق تسليمهم؛ لأنهم يتمتعون بمعاهدات الأمم

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

المتحدة كلاجئين، فالأمر قد يعود للأمم المتحدة في إبقائهم في تركيا أو بترحيلهم إلى دولة أخرى، فوجودهم في تركيا لا يعني أنهم يحظون بترحيب أو مساعدة الحكومة التركية، فبريطانيا مثلاً قدمت الجنسية لقادة المعارضة الإماراتية، وقد كانوا أخطر على الإمارات من الإماراتيين الذين يعيشون في تركيا، هم من اختاروا بأنفسهم الإقامة في تركيا، فهؤلاء الأشخاص وعوائلهم يتم تدارس قضيتهم من خلال عهدة الأمم المتحدة وليس عهدة الحكومة التركية فقط.

أما التعاون العسكري التركي الإماراتي فهو في توسع بحكم التعاون الدولي بمكافحة الإرهاب، وقد وصلت بضع طائرات إماراتية حربية إلى قاعدة إنجيرليك التركية، فهذا التعاون ليس بالضرورة أن يفرض نوعاً من الابتزازات المتبادلة لاتخاذ مواقف من دولة ثالثة مثلاً، بل إن السياسة التركية رفضت الابتزازات السابقة، بما فيها الضغوط الاقتصادية السابقة، ولا تفكر بسياسة الابتزاز ضد أحد، ولكنها في نفس الوقت لا تسمح لأي معارض أن يتخذ الأراضي التركية مقراً لأعمال عدائية أو إجرامية أو إرهابية في دولة أخرى، بما فيها أي معارضة إماراتية أو عربية أو إسلامية أو غيرها، فحقوق الإقامة هي لأسباب إنسانية بما تكفلها المواثيق الدولية وليست ضد دولة أخرى، حتى لو كانت في خلاف سياسي معها.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies